

في مالي، زواج الطفل هو حكم بالإعدام على فتيات صغيرات كثيرات

على الرغم من الإيذاء والحرمان اللذين تعاني منهما فتيات كثيرات نتيجة للزواج المبكر القسري، مازالت هذه الممارسة شائعة بدرجة مقلقة، بحيث تزوج أكثر من ٦٠ مليون امرأة تتراوح أعمارهن من ٢٠ إلى ٢٤ سنة قبل أن يبلغن سن الثامنة عشرة. وفي بعض البلدان يتزوج أكثر من نصف جميع الفتيات أو يصبحن طرفاً في علاقة قران قبل أن يبلغن سن الثامنة عشرة. وتشمل هذه البلدان النيجر، حيث يبلغ عدد حالات زواج الطفلة ٧٥ في المائة، وتشاد (٧٢ في المائة)، ومالي (٧١ في المائة)، وبنغلاديش (٦٤ في المائة)، وغينيا (٦٣ في المائة)، وجمهورية أفريقيا الوسطى (٦١ في المائة)، وموزامبيق (٥٦ في المائة)، ونيبال (٥١ في المائة).

وزواج الطفلة، الذي يُبرر بأنه عرف مقبول وله فوائد اجتماعية ومالية، فائدته ضئيلة أو معدومة بالنسبة للفتيات الصغيرات أنفسهن، الأكثر عرضة للعنف المنزلي، والأرجح أن يكن غير متعلمات، ويكن معرضات لخطر انتقال العدوى إليهن بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بدرجة أكبر، والأرجح أن يحملن قبل أن يكن مستعدات جسدياً لذلك. بل إن الزواج المبكر يمثل في حقيقة الأمر حكماً بالإعدام بالنسبة لحوالي ٧٠٠٠٠٠ عروس صغيرة السن يلقين حتفهن كل سنة نتيجة لمضاعفات الحمل أو الولادة.

ويتضح من الدراسات أن الفتيات اللاتي تلدن قبل أن يبلغن من العمر ١٥ سنة تزيد خمس مرات احتمالات أن يلقين حتفهن أثناء الولادة مقارنةً بالنساء ممن هن في العشرينات. وعلاوة على ذلك، يتعرض أيضاً مواليد الأم الطفلة لخطر أكبر. لكن الأم التي يقل عمرها عن سن الثامنة عشرة يكون احتمال أن يموت وليدها أثناء أول سنة من عمره أكبر بنسبة قدرها ٦٠ في المائة مقارنةً باحتمال أن يموت وليد الأم التي يتجاوز عمرها ١٩ سنة.

وفي بضعة بلدان بلغت أزمة الزواج المبكر القسري أبعاداً خطيرة كما هو الحال في مالي، حيث تتزوج قرابة ثلاثة أرباع جميع النساء قبل أن يبلغن سن الثامنة عشرة. وتتواطأ أسر كثيرة في إكراه فتياتها الصغيرات على الزواج، نتيجة للفقر ولحافز المطالبة بمهر لبناتها.

ومع إجبار فتيات صغيرات كثيرات هكذا على الزواج المبكر وإنجاب أطفال قبل أن ينضجن جسدياً، تعتبر معدلات وفيات الأمهات في مرحلة النفاس ووفيات المولودين حديثاً المقابلة في مالي مرتفعة بدرجة خطيرة. فمن المحتمل أن تموت امرأة بين كل ١٥ امرأة في مالي نتيجة لمضاعفات مرتبطة بالحمل أو الولادة. أما فيما يتعلق بمعدلات وفيات المولودين حديثاً، فإن مالي تحتل المرتبة السابعة في العالم، بحيث يبلغ عدد الوفيات لديها ٥٤ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ طفل يولد حياً.

وبينما حدث انخفاض طفيف في معدلات زواج الطفلة منذ عام ١٩٨٧، عندما كان قرابة ٨٠ في المائة من نساء مالي يتزوجن وهن أطفال، لا تتخفف الأعداد بسرعة كافية. بل إن النشاط في مجال حقوق الطفل يقولون إن زواج الطفلة هو قضية تلقى تجاهلاً.

ومع أن حملات التوعية العامة حققت تقدماً في توعية السكان بأخطار الممارسات الضارة من قبيل ختان الإناث، فإن الحملة المضادة للزواج المبكر القسري نالت قدراً أقل من الجهد والموارد.

ولتصحيح اختلال التوازن هذا، تكاتفت اليونيسف في العام الماضي مع منظمة غير حكومية محلية، ووكالة حكومية، وممثلين لوسائل الإعلام لتنظيم أول حملة توعية عامة في البلد في منطقة كايس، وهي منطقة في مالي توجد فيها معدلات مرتفعة بشدة لزواج الطفلة. وقد تضمن البرنامج حلقة عمل استغرقت ثلاثة أيام للقادة الدينيين والمجتمعيين، جرى إعلامهم فيها بأخطار الزواج المبكر ومساعدتهم على إعداد رسائل ضد هذه الممارسة من أجل وسائل الإعلام المحلية لكي تقوم ببحثها.

وقال أحد الممثلين المجتمعيين الحاضرين في الحلقة "لقد كنا جهلاء. فقد كنا نزوج بناتنا في سن التاسعة أو العاشرة أو الحادية عشرة أو الثانية عشرة. والآن، رأينا الحقيقة. وسنكف عن هذه الممارسة".